تحت نوافذ المبنى، وانضمّ اليهم، فيما بعد، بطريرك الطائفة الارثوذكسية، ديوذوروس (**القدس العربي**، ١٣/٤/١٩٩٠)، الذي وصل المكان على رأس مئتي راهب مسيحي من البطريركية الارثوذوكسية (**القبس**، الكويت، ١٣/٤/١٩٩٠)، وكذلك ممثلون عن الطوائف المسيحية الاخرى في القدس، ومفتي القدس، سعدالدين العلمي، ورئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، ود. سري نسيبة.

وبدأت الصدامات بين الجانبين، العربي المسيحي والمستوطنين اليهود، عندما نزع راهب ارثوذكسي نجمة داود كانت معلّقة على باب بيت الضيافة، فأطلقت الشرطة الاسرائيلية قنابل الغاز المسيلة للدموع، وهاجمت المتظاهرين بالهراوات فأصابت البطريرك ذيوذوروس، الذي تعثر («القدس العربي»، **مصدر سبق ذكره**). ووصفت وكالة اسوشيتد برس اصابة البطريرك بأنها طفيفة، وأكدت سقوطه على الارض، وتمزّق ثيابه، وتكسّر أيقونات وصلبان ذهبية كان يرتديها حول عنقه. وأكد البطريرك ذيوذوروس، من جانبه، ان الشرطة الاسرائيلية دفعته، وتسببت في سقوطه، وقال: «اشعر بالسخط والغضب لأن اليهود دنّسوا أقدس الاسابيع عندنا»، مشيراً الى احتفالات عيد الفصح («القبس»، **مصدر سبق ذكره**). بعد ذلك، جمع البطريرك المتظاهرين في ساحة كنيسة القيامة، على بعد عشرات الامتار من بيت الضيافة؛ غير ان الشرطة الاسرائيلية تابعت اطلاق قنابل الغاز، ممّا أحدث هلعاً بين الحجاج والسيّاح الذين تجمّعوا عند كنيسة القيامة، التي أصيب حرّاسها بالذهول، فأوصدوا أبوابها، تاركين في ساحتها حشداً من المواطنين اصابه الذعر وعانى من الاختناق بسبب الغاز («القدس العربي»، **مصدر سبق ذكره**).

بعد أيام على الحادث، قام المستوطنون الذين احتلوا بيت الضيافة بتعزيز تواجدهم فيه. فاستبدلوا نوافذه بزجاج واق، وركّبوا قطعاً يهودية تسمّى مازورة على مدخل الفندق، ورفعوا العلم الاسرائيلي عليه. كما تمّ تعزيز تواجد قوات الشرطة وحرس الحدود المرابطة امام الفندق وحوله. ووصل المكان، الذي اطلق عليه مستوطنة «نواة دافيد»، مئات الاسرائيليين المتدينين وعائلاتهم، تعبيراً عن الرغبة في تهويد المدينة المقدسة (**المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٩٠).

قرارات دون جدوى

بانتقال المشكلة الناجمة عن استيطان اليهود لمبنى بيت الضيافة الى المحاكم، بدأت مرحلة جديدة من صراع تميّز بالاخذ والردّ والمماطلة. فقد أصدرت قاضية محكمة القدس، روث أور، قراراً نص على ضرورة اخلاء المستوطنين لبيت الضيافة. وطلب محامي المستوطنين، آفي اسحق، مهلة ٧٢ ساعة لتنفيذ القرار. امّا المستوطنون، فقد اعربوا عن عزمهم متابعة استئنافهم لقرار اجلائهم عن المكان (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٤/١٩٩٠). بعد ذلك، تقدّمت الشركة البنامية بالتماس الى محكمة العدل العليا، التي اصدرت بموجبه قراراً يمنع الشرطة الاسرائيلية من طرد المستوطنين. وتجاهلت، بذلك، قراراً سبق وأصدره المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، قبل ذلك بيومين، طلب من الشرطة ابعاد المستوطنين من المبنى. وقرّر قضاة محكمة العدل العليا الثلاثة تعليق الموضوع، على ان تجرى متابعته في وقت لاحق؛ كما قرروا عدم زيادة عدد اليهود المقيمين في بيت الضيافة (**الحياة**، ٢١ ـ ٢٢/٤/١٩٩٠). وفي جلسة لاحقة عقدتها المحكمة، أصدر قرار يأمر المستوطنين بمغادرة المبنى. وحدّدت المحكمة موعداً لذلك اقصاه ظهر الاول من أيار (مايو). وردّت على التماس الشركة البنامية التي سبق وقدّمته الى المحكمة، بأن بامكان الشركة ابقاء عشرين من عمّال الصيانة والحراس داخل بيت الضيافة الى حين تسوية الوضع القانوني النهائي للمبنى (**المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٩٠). ورفض المستوطنون اليهود تنفيذ قرار المحكمة باخلاء المبنى. وادّعى ناطق باسمهم بأنه لم يبق فيه، من أصل مئة وخمسين يهودياً انتقلوا اليه منذ ١١ نيسان (ابريل)، سوى عشرين شخصاً انتدبتهم الشركة البنامية. كما رفض الناطق السماح لممثلي بطريركية الروم الارثوذكس بالدخول الى المبنى برفقة محاميهم للتأكد من صحة ادعاءات المستوطنين. وقال كبير الاساقفة المطران غريغوريوس: «جئنا كي نرى بأنفسنا تنفيذ قرار المحكمة. وطلبنا اذناً بدخول مطران، أو اثنين، [برفقة] المحامي، كي [نتأكد] من عدد الذين بقوا، وماذا فعلوا في